



الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
والدروس المستفادة من خلال مواجهة أزمة انتشار فيروس
جائحة كوفيد- ٢٠١٩

بحث من إعداد
د. محمد محمد مظهر أحمد

مقدم إلى:
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
في إطار
المسابقة الثالثة عشرة للبحث العلمي في مجال الرقابة

ديوان المحاسبة دولة قطر

٢٠٢١

٢	المحتويات
٣	الملخص
٥	المقدمة
٦	مشكلة البحث
٦	أهداف البحث
٧	أهمية البحث
٧	منهجية البحث
٧	محددات البحث
٧	فروض البحث
٨	الفصل الأول: أثر جائحة كوفيد-١٩ في أداء أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا
٨	المبحث الأول: أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا
١١	المبحث الثاني: مظاهر أزمة جائحة كوفيد-١٩ العالمية
١٥	المبحث الثالث: أهم التحديات والفرص التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة
١٧	المبحث الرابع: مخاطر التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة العليا للرقابة المالية والأجهزة الخاضعة لرقابتها في ظل جائحة كوفيد-١٩.
١٩	المبحث الخامس: الأجهزة العليا للرقابة المالية وإدارة عمليات المراجعة في الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩.
٢٥	المبحث السادس: التحديات الرئيسية التي تواجه أنشطة المؤسسات الخاضعة للرقابة
٢٧	الفصل الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة وأثرها في أزمة جائحة كوفيد-١٩
٢٧	المبحث الأول: أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة في ظل أزمة كوفيد-١٩
٢٨	المبحث الثاني: مجالات التركيز في بيئة مراجعة متغيرة بسبب جائحة كوفيد-١٩
٣٤	المبحث الثالث: الأحداث اللاحقة في ظل التطورات في بيئة العمل الحالية - اعتبارات المراجعة لأثار جائحة كوفيد-١٩
٤٠	المبحث الرابع: التضارب بين المعلومات التي تقدمها الجهة الخاضعة للرقابة في تقريرها السنوي وبياناتها المالية عن تأثير التطورات الناشئة من جائحة كوفيد-١٩
٤٣	المبحث الخامس: أثر جائحة كوفيد-١٩ على التقارير المالية الحكومية
٤٥	النتائج
٤٦	التوصيات
٤٨	المراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

المخلص

في ظل الأزمات يكتسب دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهمية وذلك لما تتطلبه المرحلة من توفر بيانات وتقارير مالية مناسبة في الوقت الصحيح للجهات المسؤولة عن استخدام مقدرات الدولة.

لقد كانت تلك الأجهزة أقرب إلى الصورة الدقيقة لحال الجهات الخاضعة لرقابتها خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩، وعلى الرغم من أن التقارير الدورية والختامية التي تصدر عن الجهات الخاضعة لرقابتها كانت مثالية عند قراءتها ومطمئنة، إلا أنها في الغالب لا تعبر عن حقيقة الواقع الذي تعيشه، لذلك كانت هناك مسؤولية متبادلة من قبل كل من المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن اصدار المعايير المحاسبية والمراجعة وبين تطوير الممارسة الفعلية لأجهزة الرقابة العليا.

والبحث هنا بصدد استخلاص الدروس المستفادة من خلال مواجهة جائحة كوفيد-١٩ ، بهدف الارتقاء بالدور الريادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، خاصة وأن المشكلة عالمية وليست محلية وأن سرعة الاستجابة والمرونة في التعامل مع القرارات والقوانين التي تصدرها الحكومات وما تتطلبه من شفافية وسرعة في اصدار التقارير وتقدير للمخاطر والتعامل معها وتطوير الأدوار الريادية التي من المفروض أن تقوم بها تلك الأجهزة للحد من انتشار الفساد في مثل هذه الظروف، وصيانة الاقتصاد وزيادة مناعته ، والحفاظ على الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين إضافة للخدمات الاستثنائية التي تتطلبها المرحلة مع الحد من الخسائر التي تصيب الاقتصاد والمستثمرين، والخيارات العالمية للعديد من دول العالم في طريقة مواجهة تلك الأزمة ، وعلاقتها بطبيعة النظام الرأسمالي أو الاشتراكي أو الشمولي، أيضا وجهات الحلول التي طرحتها المدارس الاقتصادية الجديدة (كالمدرسة الكلاسيكية الحديثة)، والتي تبناها الغرب منذ بداية أزمة كوفيد-١٩، والمدرسة الصينية ومدارس الدول الاسكندنافية.

وقد توصل الباحث الى أن أزمة جائحة كوفيد-١٩ كان لها الأثر البالغ في الارتقاء بأداء أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا.

• إضافة الى الدور الريادي الذي لعبته المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن تعديل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة للحد من آثار أزمة جائحة كوفيد-١٩. حيث استفادت من الأحداث التي سبقتها، وأعدت مجموعة من التعديلات في المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لمواجهة الحالات المماثلة.

وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الأخذ بها لتطوير عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والوصول الى الغاية المنشودة من عمل تلك الأجهزة.

المقدمة:

يعتقد البعض أن أزمة انتشار جائحة كوفيد-19 العالمية التي يمر بها العالم حالياً كانت مفاجأة للعالم، ولكن اغلب الاقتصاديين في العالم كانوا يعتقدون بحتمية حدوث مثل هذه الأزمات وخاصة أنه قد حدثت قبلها أزمات اقتصادية عالمية كان لها تأثيرها البالغ على الاقتصاديات العالمية وخاصة الكبرى منها، وقد سمعنا لكثير من الاقتصاديين تصريحات مشابهة، فهي هو الباحث الفرنسي طوماس غينولي في 18/11/2008 يصف لشبكة الأخبار CNN الأزمة بـ " فإنّ ما يلخّص الأزمة هو مفعول الدومينو، فكيف ذلك؟ تخيلوا أنّ هناك صفيين من الدومينو تمّ وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صفّ آخر من الدومينو تمّ وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرّد فعل تتابعي يسقط البقية".

بل استغرب بعض علماء الاقتصاد عدم حدوثها قبل هذا التاريخ بسنوات.

ولكن ما يهمننا في هذه الورقة هو البحث عن الدروس المستفادة من هذه الأزمات وكيف تم تطوير دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو أدوات الرقابة الداخلية والخارجية، أو تلك التي تقوم بها المكاتب المحاسبية وشركات المراجعة والتي يتم تكليفها للتدقيق على الشركات، بغية الحصول على رأي مهني مع شيء من التأكيد المقبول وفق معايير محاسبية عالمية متعارف عليها.

لقد كان المراجعون أقرب إلى الصورة الدقيقة لحال الجهات الخاضعة لرقابتها خلال أزمة الجائحة العالمية وخاصة البنوك الكبيرة سواء في دولهم أم في العالم، ورغم ذلك لم يصدر عن أجهزة الرقابة العليا أي تحذير تجاه الاقتراب من الكارثة، فقد كانت التقارير الدورية والختامية التي تصدر عن الجهات الخاضعة لرقابتها مثالية عند قراءتها ومطمئنة، بل لم يداخل حكومات دول العالم أي شك حول جودة الرقابة المالية على مؤسساتها الاقتصادية.

وليس الباحث هنا بصدد التطرق الى مقارنة الأزمات الاقتصادية السابقة مع أزمة الجائحة الحالية، خاصة أن بعض الحكومات في الدول الكبرى عالجت بعض الثغرات في قوانينها فيما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة لديها سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وتم التوصل فيها إلى نتائج مستقرة، وليس هناك تشابه بين ما حدث لها وما يحدث في العالم المالي اليوم.

ونحن هنا بصدد استخلاص الدروس المستفادة من خلال مواجهة جائحة كوفيد-١٩ ، بهدف الارتقاء بالدور الريادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، خاصة وأن المشكلة عالمية وليست محلية وأن سرعة الاستجابة والمرونة في التعامل مع القرارات والقوانين التي تصدرها الحكومات وما تتطلبه من شفافية وسرعة في إصدار التقارير وتقدير للمخاطر والتعامل معها وتطوير الأدوار الريادية التي من المفروض أن تقوم بها تلك الأجهزة للحد من انتشار الفساد في مثل هذه الظروف، وصيانة الاقتصاد وزيادة مناعته ، والحفاظ على الامتيازات التي يتمتع بها المواطنين إضافة للخدمات الاستثنائية التي تتطلبها المرحلة مع الحد من الخسائر التي تصيب الاقتصاد والمستثمرين، والخيارات العالمية للعديد من دول العالم في طريقة مواجهة تلك الأزمة ، وعلاقتها بطبيعة النظام الرأسمالي أو الاشتراكي أو الشمولي، أيضا وجهات الحلول التي تطرحها المدارس الاقتصادية الجديدة (كالمدرسة الكلاسيكية الحديثة)، والتي تبناها الغرب في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حين انتهجها الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر والمدرسة الصينية ومدارس الدول الاسكندنافية.

• مشكلة البحث:

- حقيقة موقع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية من أزمة مواجهة فيروس جائحة كوفيد-١٩ والأزمات المالية العالمية الحالية.
- اكتشاف مواقع الخلل في أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.
- الوقوف على مواطن النجاح والفشل في طريقة ممارسة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية خلال فترة مواجهة الجائحة.

• أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى إيجاد سبل لترقية الدور المناط بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية خلال مواجهة أزمة جائحة كوفيد-١٩ وتبعاتها، ومحاولة إثارة بعض النقاط الهامة، في آلية عملها، تمهيدا لطرحها على بساط البحث، في محاولة لتفعيل دور تلك الأجهزة، ليكون عملها أكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المثمرة، ولزيادة فاعليتها في التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والتي قد تؤثر على سير واستمرارية الاقتصاد بفعالية وكفاءة ونتاجية.

• أهمية البحث:

تتعلق أهمية البحث من أهمية الدور المناط بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وهو دور من الأهمية بحيث لا يخفى على أحد مدى الحاجة الملحة لمثل تلك الأجهزة، وكما هو معلوم أن الحكومات ومجالس الشركات والمساهمين والمستثمرين، يعتمدون بشكل رئيسي على المعلومات التي تقوم بتقديمها أجهزة الرقابة العليا ومكاتب المراجعة الخارجية، وهي معلومات مهمة للاستثمار ولقياس مدى متانة اقتصاد الدولة، وشركاتها المكونة للاقتصاد الكلي للدولة.

• منهجية البحث:

سوف ينهج هذا البحث منهج البحث الوصفي، استنادا إلي طبيعة الموضوع وحدثه، وإلى الدراسات والدوريات والمراجع العلمية، والمعلومات التي جمعها الباحث، وهي خطوة استكشافية تمهيدية، من شأنها أن تضعنا على الطريق الصحيح عبر إنارة العديد من علامات الاستفهام الهامة، والتي يجب أن تكون مقدمة لبحوث مستقبليّة، فجانبا المراجعة علم يحتوى العديد من العلوم والتي يصعب الإحاطة بها في بحث واحد، ومن هنا سوف يقوم هذا البحث بتتبع ردود الأفعال العالمية لجهات الرقابة المالية الدولية والمحلية التي صدرت من المؤسسات الرقابية الرسمية كمؤسسات المراجعة الرسمية والبنوك المركزية ومن الشركات نفسها ومن الاتحادات وجمعيات المحاسبة والمراجعة العالمية.

محددات البحث:

لا يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحديثة، حيث سبق ذلك مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف العام (٢٠٠٨)، و بعد مرور عامين على الجائحة لازال العالم بأسره حائرا في مآلات أزمة مواجهة الجائحة، وكيفية علاجها، وقد استفادت الهيئات المحاسبية العالمية من الأحداث التي سبقتها، وأعدت مجموعة من التعديلات في المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لمواجهة الحالات المماثلة، ولكن ما زالت المصادر المتاحة في هذا المجال شحيحة سوى من بعض الأبحاث الأكاديمية المنشورة، وقد كان لابد والحالة هذه الاستعانة بتكنولوجيا الشبكة العنكبوتية في الحصول على ما يحقق الفائدة لهذا البحث، إضافة إلى الارتكاز إلى الكتب والدوريات والنشرات المتخصصة عند التأسيس لمعلومات علمية مؤكدة في المحاسبة.

• فروض البحث

هناك فرضيتان رئيسيتان للبحث وهما:

- أزمة جائحة كوفيد-١٩ كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية في أداء أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا.
- هناك دور للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ذو دلالة إحصائية في تعميق آثار أزمة جائحة كوفيد-١٩ بسبب وجود أخطاء هيكلية فيها.

الفصل الأول: أثر جائحة كوفيد-١٩ في أداء أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا

المبحث الأول: أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا

لقد كان عنوان هذا البحث شاملا لجميع أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا وذلك للتفريق بينهم حسب الأهمية بالنسبة إلى العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والأزمة الحالية خلال مواجهة جائحة كوفيد-١٩.

لذلك نحن بداية أمام نوعيين من المراجعين:

أولاً: المراجع الداخلي أو المدقق الداخلي (INTERNAL AUDITOR)

وهو ذلك المراجع أو المدقق الذي يعمل تحت إمرة صاحب السلطة ويعتبر عينها على العمليات المحاسبية التي تجري في داخل الجهة وقد أوجزت (COSO) مهمة المراجع الداخلي بالنقاط التالية:

١- تحقيق الكفاءة والفاعلية في التشغيل

٢- تحقيق الدقة في المعلومات المالية

٣- تشجيع الالتزام بالسياسات والنظم والتعليمات التي تصدر من القائمين على العمل.

ولكي يؤدي المراجع أو المدقق الداخلي عمله على نحو فعال، يجب أن يتمتع بالاستقلالية عن الوظائف التنفيذية، ولكنه لا يمكن أن يكون محايداً عن المنظمة مادام مرتبطاً معها بعلاقة عمل (أرينز، لوبك، ٢٠٠٨، ص ٢٧).

وخلال الجائحة الأخيرة ظهرت بعض الأصوات من المراجعين أو المدققين الداخليين تفيد بأنهم أي المراجعين الداخليين قاموا بتحذير رؤسائهم من المخاطر المؤكدة التي تواجهها منظماتهم خلال مواجهة الجائحة، ولكن الكثير من المسؤولين تعاملوا مع الأمر بصفتهم أمن قومي أو سياسي ولم ينظروا إلى حوكمة الأزمة والتعامل معها بما يضمن مصالح الأطراف صاحبة العلاقة، وقد نجد العذر لهؤلاء المراجعين، لأن سلطتهم خاضعة لسلطة مسؤوليهم، ولكن التساؤل الكبير سوف يقع على عاتق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ومدققي الحسابات الخارجية.

ثانياً: الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية أو المدققين الخارجيين (EXTERNAL

• (AUDITORS)

وهو من تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكليفه بالقيام بالمراجعة عليها، أو تكون الجهة خاضعة لرقابته بموجب قانون الدولة، إذاً هو طرف خارجي، يجب أن تنطبق عليه الشروط المهنية لعملية المراجعة، وبصفة عامة، فإن المراجعات الخارجية المؤداة هي الأكثر تكراراً، وهي تلك المراجعات الإلزامية للقوائم المالية لمنشأة الأعمال، أو ما يعرف (بمراجعة القوائم المالية)، (لظفي، ٢٠٠٩، ص ١٧).

ثالثاً: طبيعة عمل المراجع أو المدقق الخارجي

بداية من المهم أن نعرف أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية و وحدات المراجعة الداخلية ومكاتب المراجعة والمدققون يشتمل أنواعهم ، يحرصون كل الحرص على الأخذ بالمبادئ، و المعايير المحاسبية المقبولة، (GAAP) أو أن هذه المعايير معلومة لديهم بالضرورة وهي من ضمن أولوياتهم عند إجراء عمليات المراجعة، وقد ساهم العديد من الهيئات المحاسبية العالمية في إثراء عملية المراجعة، وعملت على تأطير عملية المراجعة وتقنياتها، كمنظمات الأنتوساي (INTOSAI) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، و المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد اتفقوا على عدد من المعايير الدولية التي أخذت طابع التعميم في دول العالم.

ونجد أن كل تلك المؤسسات لم تأل جهداً في محاولة الوصول بمهنة المراجعة إلى الحدود المرجوة من التأكد والتحقق، وذلك ضماناً لسلامة عملية المراجعة و ضماناً لعمل هذه المؤسسات الاقتصادية والجهات الحكومية التي تعتمد عليها.

المبحث الثاني: مظاهر أزمة جائحة كوفيد-١٩ العالمية

هناك العديد من مظاهر الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ والتي بدت واضحة في ارتباك السياسيين والاقتصاديين والمنظمات الدولية حول تفسير مآلاتها وبروز عامل انعدام الثقة بين المتعاملين مع الأزمة الحالية الأمر الذي أدى الى سلسلة من النتائج أبرزها:

- انهيار وافلاس العديد من الحكومات والشركات الكبيرة الأمر الذي دعا المشرعين والحكومات القادرة على اصدار بعض قرارات الاعفاء الضريبي و سن قوانين المساعدات

المالية، والتي من شأنها وقف انهيار كبريات المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على مسيرة الاقتصاد.

ووقف سلسلة الانهيار في أسواق البورصات ووقف عمليات الإفلاس، ومنع انهيار باقي مؤسسات الدولة المالية، وقد لجأت الدول الى استخدام نفس السياسة المالية التي اعتمدت في أزمة ٢٠٠٨ وهي ضخ المزيد من الأموال للبنوك والشركات التي تعاني من مخاطر الإفلاس، ولكن مظاهر الأزمة بدت واضحة في:

- ١- انهيار في أسعار البورصات المحلية والعالمية
- ٢- انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة
- ٣- تراكم الديون على الحكومات والمؤسسات والأفراد
- ٤- استمرار التضخم رغم أنه كان متوقعا في مثل هذه الظروف
- ٥- تقلص عمليات الإنتاج والتسويق العالمية.
- ٦- تقلص عمليات الاستهلاك على السلع بجميع أنواعها ما عدا المتعلقة بأزمة جائحة كوفيد-١٩

٧- تقلص التجارة الخارجية بين دول العالم وفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص.

٨- اضطراب في أسعار الصرف والعملات في العالم، والخوف من انهيار النظام المصرفي.

٩- توقف العمل في أغلب المشاريع الاستثمارية وببطء النمو الاقتصادي لأغلب دول العالم.

١٠- ازدياد نسبة البطالة إلى ارقام غير مسبوقة منذ فترة الفساد الكبير ١٩٣٩.

١١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

١٢- انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية، نتيجة الركود الاقتصادي المرافق لأزمة جائحة كوفيد-١٩ والقيود المفروضة على حركة الطيران والأشخاص وتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية في البلدان المستوردة.

أهم ما يميز تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على الأعمال:

١- زيادة كبيرة في اللجوء إلى استخدام طرق العمل عن بعد والوصول إلى برامج وتطبيقات العمل عن بعد.

- ٢- استخدام طريقة التواصل مع المدراء والزلاء والعملاء عن طريق الفيديو وأدوات التواصل عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية.
- ٣- زيادة كبيرة في حركة المرور عبر الشبكة العنكبوتية خارج منطقة الأنترنت.
- ٤- الاعتماد المتزايد على (ISP) مزود خدمة الأنترنت من أجل مرونة أعمال المؤسسات وبالتالي زيادة محتملة في مخاطر تسرب البيانات بسبب طرق العمل الجديدة.
- ٥- نقص الاشراف المباشر على الأعمال.
- ٦- التأثير على بعض العمليات التشغيلية (مثل الطباعة المادية للمستندات).
- ٧- زيادة إقبال العميل على الخدمات عبر الأنترنت مقابل القنوات التقليدية - قد تحتاج بعض العمليات (مثل فتح الحساب) وبالتالي دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة وجها لوجه مع العميل.
- ٨- زيادة في التصيد الاحتمالي المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ والهندسة الاجتماعية الأخرى (الوصول الى الأنظمة أو البيانات عن طريق استغلال علم النفس البشري من خلال الايهام بأمر عدة أو الاشاعة أو الاغراء) (Hadnagy, 2010).
- ٩- تأثير سلسلة التوريد بشكل متساو بالعوامل المذكورة أعلاه وزيادة المخاطر المرتبطة بالمؤسسة.

الوضع الجديد بعد جائحة كوفيد-١٩

انطلقت الدول والمؤسسات والأجهزة العليا للمراجعة في إدارة المرحلة من عدة أولويات:

- الأولوية الأولى:
هي أن الحفاظ على سلامة الأشخاص يأتي في الدرجة الأولى ويأتي بعده الحفاظ على سلامة الأعمال.
- الأولوية الثانية:
الحفاظ على استمرارية الأعمال من خلال طرح استراتيجيات ومبادرات تتضمن إدخال تقنيات جديدة. مع احتمالية إقالة بعض الموظفين.
- الأولوية الثالثة:

هي إدارة تجربة العملاء، وهي الحفاظ على ولاء العملاء المستدام. من خلال استدامة التواصل بالطرق المبتكرة وتلبية الاحتياجات.

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على وظائف المراجعة والتدقيق

١- تأثيرها على خطط المراجعة السنوية وتمثيلها ضمن خطط الأعمال التنفيذية لعمليات المراجعة.

٢- الأمن السبراني:

سمحت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومكاتب المراجعة لموظفيها لممارسة العمل عن بعد من أي مكان وبالتالي فإن تقييم مخاطر العمل والرقابة لم يتم تقييمها بشكل مناسب.

٣- تكنولوجيا المعلومات:

إضافة ما يقرب من ٦٠% من تقنيات المعلومات على الأعمال وأمن المعلومات.

٤- العلاقة مع الطرف الثالث:

تخصيص موارد اقل من ٥٠% من إمكانيات المراجعة لتغطية العلاقات مع الطرف الثالث (وهو كل طرف يؤثر ويتأثر بأعمال المراجعة).

٥- أعمال المراجعة:

- إدارة عمليات المراجعة عن بعد من خلال المؤتمرات التلفزيونية - مشاركة الملفات - مشاركة التطبيقات . . .
- تحديث وتغيير المهارات المطلوبة للمراجعين بسبب التحول التقني.
- التأثير السلبي لجائحة كوفيد-١٩ على اقتصاد البلاد وزيادة البطالة قد تزيد من مخاطر الاختلاس. وبالتالي توجيه أعمال المراجعة نحو الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بذلك.
- تركيز المراجعة يجب أن ينصب على أمور تتناسب مع الوضع الجديد وأهمها التعامل مع التقنيات الناشئة في ظل الأزمة وهذه التقنيات تتميز بسرعة النمو والتغير الجذري بحيث تكون متناسقة ومتناسبة مع مضي الوقت وذات تأثير ملحوظ في مجال الاقتصاد، وأنماط التعامل فيما بينها، والتي تؤثر بدورها على طرق الإنتاج المعرفي، ولكن أهم ما يميزها أن تأثيرها المستقبلي غير مضمون ومبهم.

- إدارة المخاطر الكامنة في التقنيات الناشئة، وأهمها تقييم توقعات نتائج التقنيات الناشئة بمستوى أعلى من الواقع، وخاصة أن استخدام منهجيات العمل الحالية في التعامل مع التقنيات الناشئة. والخوارزميات المعتمدة قد تخلق نتائج غير عادلة، فحيثما توجد أخطاء في البرمجة فإن خوارزمية الحل لن تعمل بالكفاءة المتوقعة وقد تعطي نتائج مضللة.
- إدارة المخاطر الناتجة عن الاختراق الشبكي، والتي يكون الاستهداف فيها موجه نحو الأنظمة التي تعالج البيانات الضخمة.
- التعامل مع المخاطر والمساءلات القانونية: فالأنظمة التي تعالج كمية كبيرة من البيانات للعملاء قد لا تخضع للأنظمة العامة لحماية البيانات الشخصية والحكومية.
- التعامل مع مخاطر السمعة: فالأنظمة الناشئة قد تعطي نتائج متحيزة أو أخطاء أو تكون عرضة للاختراق أو الاستخدام غير الأخلاقي وقد تتسبب بضرر كبير بسمعة الجهات الخاضعة للمراجعة؛ المالكة لتلك الأنظمة الناشئة.

المبحث الثالث: أهم التحديات والفرص التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة

الحكومة الرشيدة والأمن الوطني هما التطلعات المشتركة للناس في جميع أنحاء العالم، ويشكلان مهمة مشتركة لجميع الأجهزة العليا للرقابة.

وفي الوقت الحاضر، مع تطور العولمة الاقتصادية من حيث العمق، والتأثيرات المزلزلة لأزمة جائحة كوفيد-19 على كافة نواحي حياة الأمم وخاصة حيات واقتصاديات الأمم، زادت حدة القضايا العالمية مثل - أمن الطاقة والموارد، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والصدق والكفاءة الحكومية، والجهود المبذولة لمكافحة الفساد المرافق لأزمة جائحة كوفيد-19، وتأثير البطالة الغير مسبوق وما يرافقها من برامج الدعم الحكومي، كل ذلك يطرح متطلبات أعلى بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ويجعلها تتصدى لتحديات جديدة. أعتقد أن التحدي الأكبر، بالنسبة للجميع، يتمثل في تعزيز وخدمة حوكمة وطنية رشيدة، (جيانى، ٢٠١٣).

أولاً: حيث تفترض حقبة التنمية الجديدة هذه دوراً متزايد الأهمية في الحوكمة الوطنية فإنها تدعو الى التعميق المستمر لمهام المراجعة الوطنية.

ثانياً: باعتبار المراجعة الوطنية قوة حيوية في الحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون فإنها تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز كفاءة الحوكمة، والنهوض بإدارة نظيفة والحفاظ على الأمن الوطني وتحسين معيشة الشعب.

ومع ذلك يوجد حاليا تقييدات على الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بتوجيه أفكارها، ومناهجها، وتأثيراتها من أجل تلبية كافة احتياجات الحوكمة الوطنية الرشيدة.

ما هو المطلوب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومكاتب المراجعة في هذه المرحلة:

١- سرعة التكيف والترحيب بالتغير الحاصل بسبب التقنيات الناشئة المستخدمة، والعمل بالسرعة المطلوبة على استيعابها وتقييمها والتعامل معها وسرعة الاستجابة للتعامل مع منتجات تلك التقنيات.

٢- استمرارية تطوير قدرات المراجعين واستمرارية التأهيل والتعلم، للحفاظ على كفاءة وفاعلية المراجعين وفعالية عملية المراجعة.

٣- الحفاظ على الموضوعية والاستقلال والشفافية، واحترام توجهات المؤسسات والمنظمات في خيارها عند تبني التقنيات الناشئة، والتعاون للوصول إلى أفضل التوصيات في ممارسة الأعمال في ظل جائحة كوفيد-١٩.

٤- إعادة تقييم منهجيات العمل بدءا من تحديد رؤية الإدارة العليا لأجهزة المراجعة ومن ثم تحديد مجال المراجعة مرورا بخطط المراجعة وتصميم برامج المراجعة وعملية تنفيذ المهام والتوثيق ومن ثم التنفيذ والاعتماد والارسال.

• **ما هو المطلوب من المراجعين:**

١- معرفة التحديات وتأثيرها على المراجعين وعمليات المراجعة.

٢- الموازنة بين المخاطر والفرص، يجب أن يرتبط التهديد بالثغرة التي إذا تم استغلالها يمكن أن تؤثر سلبا على أصل المعلومات التي يتم مراجعتها، وإذا لم تحدث فإن ذلك لا يمثل تهديدا.

٣- يقلق الكثير من المراجعين بشأن التهديدات ونقاط الضعف التي لا تشكل مخاطر فعلية على أحد الأصول وإضاعة الوقت الثمين والموارد مع إعطاء الأولوية للامتثال على المخاطر.

٤- احتضان التقنيات الجديدة والاعداد لمواجهة التحديات المقبلة:

• ربط مهارات المراجعين مع المستقبل.

- الاعداد لما سيكون عليه مستقبل التعامل الرقمي للمراجعين.
- تقييم مهارات المراجعين بشكل دوري وقياس مدى ملاءمتها مع تحديات المستقبل.
- إرادة المراجع هي الطريقة الأكثر دقة لقيادة المراجعة للتنبؤ بالمستقبل.
- الاستثمار في تقنية (RPA) أتمته العمليات الآلية أو التشغيل الروبوتي للعمليات، والذكاء الاصطناعي.
- توظيف واستقطاب المهارات البارعة في المجال الرقمي.
- ضبط خطط المراجعة الخاصة بمهام المراجعة.

المبحث الرابع: مخاطر التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة العليا للرقابة المالية والأجهزة الخاضعة لرقابتها في ظل جائحة كوفيد- ١٩ .

- عدم قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في اعتماد التقنيات الناشئة.
- الفشل في انشاء قنوات اتصال مفتوحة بين كافة إدارات المنظمة.
- عدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير هياكل الحوكمة (المؤسسية والتشغيلية) جنبا الى جنب مع التنفيذ التكنولوجي.
- السماح لمشاريع التقنيات الناشئة غير المعروفة بالتأثير على المنظمة بأكملها.
- عدم اعتماد التكنولوجيا المناسبة لمستوى النضج التكنولوجي أو النظام البيئي للمؤسسة.
- عدم وجود استراتيجية لإدارة الأشخاص بشكل أفضل.

خطوات التخطيط الاستراتيجي للمراجعة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في ظل جائحة كوفيد- ١٩ .

الواقع الجديد لبيئة العمل الذي أوجدته جائحة كوفيد-١٩ بكل ما تحتويه من ظروف عمل عن بعد واستخدام تقنيات جديدة، إضافة الى التغيير في الإجراءات والسياسات المعتمدة نتيجة القرارات الحكومية الصارمة، كل ذلك تطلب إعادة النظر في خطوات التخطيط الاستراتيجي للمراجعة والتي تمثلت في الآتي:

- فهم سياق المؤسسة واستراتيجيتها خلال وبعد جائحة كوفيد-١٩ .

- فهم مكونات نظام الحوكمة الرشيدة في ظل جائحة كوفيد-١٩ والتي وضعتها لجنة الأزمات الوطنية.
- الاطلاع على القوانين - البيانات - مبادئ المؤسسة - الإجراءات - الخصوصية - اللوائح ومتطلبات الامتثال الأخرى في ظل جائحة كوفيد-١٩.
- تحديد حافظات تدقيق تكنولوجيا المعلومات - الهياكل التنظيمية - الأطراف الثالثة الأخرى.
- الاطلاع على الثقافة والأخلاق المهنية - منظومة السلوك المهني - أية مبادرات جديدة طبقا لبيئة العمل الجديدة.
- التدريب على تدقيق تكنولوجيا المعلومات ومراجعة نتائج التدريب العام للتوعية.
- التدريب على طرق تحديد المخاطر الجديدة سواء مخاطر الاعمال أم المخاطر الملازمة لأعمال المنظمة أم مخاطر المراجعة وكيفية التعامل معها.

المبحث الخامس: الأجهزة العليا للرقابة المالية وإدارة عمليات المراجعة في الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد- ١٩.

يتطلب الأمر التفكير أكثر من أي وقت مضى في الكيفية التي يمكن بها إضافة قيمة وتسخير وظائف المراجعة لتوفير ضمان في الوقت الفعلي واعتماد نهج أكثر تعاونًا.

تمثل جائحة كوفيد-١٩ خطرًا واضحًا، ليس فقط على صحة ورفاهية عامة السكان، ولكن أيضا على المنظمات في جميع أنحاء العالم. وقد استدعى وجود الوباء من الأجهزة العليا للرقابة المالية الى تقييم تأثير هذه الآفة على سلامة الموظفين والعملاء، وتطلب الأمر مراجعة عملية صنع القرار كي تصبح أكثر مرونة وضمانة في الوقت الحقيقي -كل ذلك مع الحفاظ على الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية.

لقد كان لدى الممارسين أولويات عديدة للنظر فيها والمخاطر التي يجب معالجتها في ظل الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أن التحديات كانت كثيرة، إلا أن العديد من المجالات على وجه الخصوص تطلبت اهتمام وتركيز المراجعين مثل: تعاون الأعمال، منهجية تخطيط المراجعة، قدرات فريق المراجعة، المخاطر الخاصة بالمراجعة، والاتصالات... الخ.

تعاون الأعمال

في ضوء الوضع الحالي، من المهم إعادة تقييم المخاطر لإعادة التركيز على الأمور الأكثر أهمية. حيث يتطلب الوباء التفكير في كيفية إضافة القيمة.

يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية زيادة أنشطة مراقبة الأعمال الخاصة بها إلى الوقت الفعلي أو القريب من الوقت الفعلي، وتمكين الممارسين من مراقبة وحدات أعمالهم بشكل فعال وملائم والاستجابة لتغيير ملفات تعريف المخاطر واحتياجات المراجعة.

منهجية خطة المراجعة

إعادة ترتيب أولويات خطة المراجعة خلال تقييمات المخاطر الجارية وهذا مهم لمواءمة أولويات المراجعة مع أعلى المخاطر المباشرة للمنظمة. هذه هي التغييرات في الوقت الحقيقي على خطة المراجعة استجابةً لمعلومات المخاطر الجديدة، ويستتبع ذلك اتخاذ قرارات -بدء / إيقاف / تجميد- لمواءمة خطة المراجعة لمواجهة التحديات المحددة التي تفرضها ظروف جائحة كوفيد- ١٩.

يجب أن تراعي هذه التعديلات متطلبات الموارد وعمليات المراجعة التي يمكن إجراؤها عن بُعد بأقل قدر من التأثير على العمليات المحدودة. ويجب أن تضمن المراجعة وجود مشاركة كافية مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما في ذلك الجهات التنظيمية، لإدارة التوقعات.

أمثلة على مجالات المراجعة المهمة خلال فترة جائحة كوفيد- ١٩ ما يلي:

- إدارة الأزمات، التعافي من الكوارث، وخطط استمرارية الأعمال.
- زيادة مخاطر الاحتيال.
- الوصول غير المصرح به إلى الأجهزة وتسلل الشبكات، مما يؤدي إلى خرق البيانات.
- تأثير برامج تخفيف المدفوعات الممنوحة للعملاء والتدفق الهائل المحتمل للطلب من العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية
- تبحث الشركات عن ضمان في الوقت الحقيقي للحصول على بيانات قيمة حول العدد المتزايد للمخاطر وحجمها. وبالتالي على أجهزة الرقابة تمكين المراجعين من العمل بشكل وثيق مع الجهات الخاضعة للرقابة بغية جمع البيانات وتعزيز التعاون لتسهيل توفير ضمان التأكيد في الوقت الحقيقي.
- يجب أن يظل المراجع مرناً في مواجهة مجموعة من العوامل سريعة التطور، حيث لا يعرف أحد كم من الوقت ستستمر الجائحة والتأثير الحقيقي الذي سيكون لها على المنظمات والمؤسسات، محلياً وعالمياً.

قدرات فريق المراجعة

يجب أن يتخذ فريق المراجعة تدابير لضمان صحة وسلامة موظفي المراجعة، وكذلك أسرهم ومجتمعاتهم.

ويجب أن تمكن هذه الإجراءات المراجع من إنجاز عمليات المراجعة التي تتطلب السفر أو الملاحظات في الموقع.

أيضا تمكّن استخدام ترتيبات العمل المرنة فريق المراجعة من العمل عن بُعد مع الاستفادة من التكنولوجيا لأداء الإرشادات.

كما يتطلب المزيد من التعاون بين المراجعين ومنظمات الأعمال للتخطيط الفعال، والتفاعل، وتبادل البيانات الجوهرية.

المخاطر في المراجعة

يجب أن يطبق فريق المراجعة نفس معايير إدارة المخاطر على نفسه الذي يتوقع رؤيتها أثناء مراجعتهم للجهة الخاضعة للمراجعة. وهذا يستلزم الاحتفاظ بسجل للمخاطر يوضح جميع المخاطر التي تواجه المراجعة والخطوات المطلوبة لإدارتها. يواجه فريق المراجعة، مثل أي إدارة في المؤسسة، مخاطر يفترض تحديدها وتقييمها وتخفيفها ومراقبتها وإدارتها، على غرار أي عملية لإدارة المخاطر.

تزيد هذه المخاطر من المخاطر الناشئة الجديدة، مثل تأثير جائحة كوفيد-١٩، قد تشمل الفشل في تغطية المخاطر الرئيسية في المراجعة، وتقييمات المخاطر غير الكافية، وإجراءات المراجعة المصممة بشكل غير صحيح، وضعف خبرة المراجعين في المجال الذي يقومون بالمراجعة فيه، والتأكيد الخاطئ / غير الدقيق، ومصداقية أو سمعة فريق المراجعة وبالتالي تأثيرها على سمعة أجهزة الرقابة المالية العليا.

تشمل المخاطر المحتملة المرتبطة مباشرة بتأثير جائحة كوفيد-١٩ ما يلي:

- قدرة المراجعين المقيدة على السفر لأداء عمليات المراجعة المخطط لها.
- عندما يصاب المراجعون أو أفراد الأسرة بكوفيد-١٩ ، ويوضعون في الحجر الصحي الذاتي، يؤثر ذلك على تنفيذ خطة المراجعة.

• يعمل المراجعون من المنزل ولكنهم يواجهون تحديات في اتصال الشبكة أو الوصول المحدود إلى الإنترنت.

• تقوم المؤسسات بتقليص الموارد وبالتالي لا يمكنها مساعدة المراجعين في الحصول على معلومات المراجعة المطلوبة.

التواصل هو الحل

تعد الرسائل المستمرة والمتسقة من فريق المراجعة أمراً ضرورياً لإبقاء المراجعين مطلعين على المبادرات الوظيفية، لأنها قد تؤثر على حياتهم الوظيفية. وبنفس الأهمية إبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع دائم على أنشطة المراجعة، بما في ذلك المراجعة التي يحتاج فيها إلى تأجيل أو تدقيق الجداول الزمنية .

"الإفراط في التواصل يعتبر من المخاطر. فمن الأفضل أن تخبر شخصاً بشيء يعرفه بالفعل بدلاً من عدم إخباره بشيء يحتاج للاستماع له".

<https://www.acc4arab.com/post/Managing%20in%20a%20Crisis>

هل يمكن الحد من مخاطر الفساد وزيادة كفاءة أجهزة الرقابة العليا دون إعاقة استجابة

الحكومات لجائحة كوفيد-١٩ (اوكييري، ٢٠٢٠)؟

بينما تتصدى الحكومات لأزمة كوفيد-١٩، من الممكن أن تؤدي الحاجة للتحرك بسرعة إلى الإخلال بالإجراءات العادية المصممة لمكافحة مخاطر الفساد. ويمكن لظروف تفشي الجائحة أن تجعل رقابة الأجهزة العليا للرقابة أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، فإن طبيعة الاستجابة للحالات الطارئة ذاتها يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للفساد الذي يمكن في أسوأ الحالات، أن يفضي إلى معاناة لا مبرر لها، بل وإلى فقدان الأرواح من خلال تحويل مسار الموارد الشحيحة بعيداً عن الناس والأماكن للذين يحتاجون إليها أكثر من غيرهم. كما يمكن أن يؤدي الفساد إلى ترسيخ امتيازات النخبة المتنفذة، واتساع هوة التفاوت وعدم المساواة، وتقويض الثقة في مؤسسات المساءلة.

وللمساعدة في توجيه واضعي السياسات، أعد فريق البنك الدولي للحكومة موجزاً للسياسة العامة بشأن "ضمان النزاهة في استجابة الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩". (البنك الدولي-٢٠٢١)

من المرجح أن تؤدي الاستجابة لجائحة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر الفساد والممارسات التي تسهم في التدفقات المالية غير المشروعة، وقد تؤدي أيضا إلى ظهور مخاطر جديدة، وبينما تتصدى الحكومات لهذه الجائحة، يجب أن تشمل الاستجابة الأولى على جهود لتخفيف تأثيرها على الصحة. فسرعة إجراءات شراء المستلزمات الطبية، ونقلها إلى النقاط المحددة لتقديم الخدمات، وضمان سرعة التخليص الجمركي للأدوية المستوردة، وحشد المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية كلها تنطوي على فرص للفساد.

وفي البلدان النامية الأفقر وفي الأوضاع الهشة، يمكن أن تتسبب عمليات الإغلاق الاقتصادي في فقدان بعض الناس لمصادر دخلهم؛ ويمكن كذلك أن تؤثر تأثيرا مباشرا على الإمدادات الغذائية ومدى توافرها. كما أن الإجراءات الحكومية التي توفر دعما حيويا للفقراء - من قبيل التحويلات النقدية إلى الأفراد، وشراء الأغذية وتوزيعها على الفقراء، ودعم منشآت القطاع الخاص الرسمية وغير الرسمية المتعثرة - معرضة هي الأخرى لخطر الفساد.

ويشكل اعتماد الحكومات للصلاحيات الاستثنائية في حالات الطوارئ لمواجهة الأزمة الصحية والحفاظ على السلامة العامة أيضا مصدر قلق بالغ. إذ تنطوي القواعد الصارمة التي تفرض الحجر الصحي والعزل وحظر التجول وحظر النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان على تعبئة أجهزة الشرطة وغيرها من السلطات لضمان التطبيق. ويتيح ذلك فرصا للقائمين على إنفاذ القانون للسعي إلى التربح. أضف إلى ذلك أن اعتماد صلاحيات استثنائية غير مقيدة في حالات الطوارئ والاستعانة بتكنولوجيا المراقبة ينطوي على خطر تفويض الرقابة المتبادلة بين السلطات، وإضعاف سلطة مؤسسات المساءلة واستقلاليتها، وتقليص حيز مشاركة المجتمع المدني.

ويشكل التسليم بالمخاطر الخطوة الأولى والأسهل، لكن إيجاد نهج للتعامل مع تلك المخاطر من دون إعاقة استجابة الحكومة يعد أكثر صعوبة وإن كان ممكنا.

ونظرا للطبيعة غير المسبوقة للأزمة وضرورة التعاون فيما بين الهيئات والمستويات الحكومية، من الممكن أن تتعرض آليات الرقابة للخطر. ويمكن حل هذه المشكلة بأن ينص كل تشريع من التشريعات أو الأوامر التنفيذية المعنية على الهيئات التي ستكون مسؤولة عن الرقابة. وعلى نحو مماثل، يمكن ضمان قدر ما من المساءلة اللاحقة بتفعيل إجراءات وبروتوكولات واضحة من أجل توثيق بنود الإنفاق في حالات الطوارئ، بما في ذلك عمليات الشراء، وتسلم السلع والمستلزمات، وتتبع تسليمها، ويشمل ذلك السلطات المركزية واللامركزية.

ليس هناك ما يبرر ضعف الشفافية - وواقع الأمر أننا بحاجة إلى المزيد من الشفافية. وتستطيع الحكومات بناء الثقة من خلال إرساء قواعد بشأن كيفية نشر المعلومات المتعلقة ببنود الإنفاق

في حالات الطوارئ وتحديد أماكن النشر، والالتزام بتلك القواعد دونما تردد أو تقصير. ولا بد أن تفصح الحكومات للجمهور العام عن كافة المنح أو المشتريات أو عن المساعدات المالية المقدمة في حالات الطوارئ في غضون أيام محددة بعد صرفها و / أو استخدامها. وهناك حاجة إلى قواعد واضحة بشأن أهلية الاستفادة من تلك المساعدات للحد من خطر الفساد الذي يؤثر سلباً في توزيع الدعم المالي الموجه لمساعدة الشركات والأفراد المتعثرين.

وبالسرعة التي أدت إلى تطبيق وسائل حماية أقل في بادئ الأمر لمنع الفساد، ينبغي أن تكون عملية الرصد واستقاء الآراء أسرع مما هي عليه. ومن شأن تقليل فترات استقاء الآراء بزيادة تواتر مراجعة الحسابات ومراجعات بنود الإنفاق أن يساعد على تحقيق ذلك.

وثمة حاجة إلى آليات لمعالجة المظالم والشكاوى لضمان أن تعرف المجتمعات المحلية والمستفيدين من البرامج ما ينبغي أن يفعله عندما لا يحصلون على مدفوعاتهم المتوقعة. ولمعالجة إساءة استعمال الصلاحيات الاستثنائية أو التغول في استعمالها، من المهم مسبقاً تحديد نطاق تلك السلطات ومدتها.

وبالإضافة إلى كل هذه التدابير، لا بد من المتابعة الحثيثة والتواصل لضمان المساءلة والحفاظ على الثقة. ومن الضروري التوقف عن تطبيق الأحكام المؤقتة، التي يتم تبنيها بدعوى السرعة، مع انحسار حالات الطوارئ.

ويلزم كذلك مواصلة التركيز على الأجندة الأوسع نطاقاً لمكافحة الفساد، إذ من المرجح أن تؤدي الاستجابة لجاثة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر الفساد والممارسات التي تسهم في التدفقات المالية غير المشروعة، وقد تؤدي أيضاً إلى ظهور مخاطر جديدة، نتيجة لسرقات وتحويل التمويل بعيداً عن الغرض المقصود منها، كاستخدام شركات وهمية وغير ذلك من الهياكل مجهولة الهوية المسجلة في الملاذات الضريبية لتأمين الفوز بالعقود الحكومية والحصول على القروض أو الإعانات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وتكتسب التدابير التي تتخذها البلدان على صعيد السياسة العامة للتصدي لهذه المخاطر، من قبيل شفافية الملكية النفعية، وإنفاذ معايير مكافحة غسل الأموال في القطاع المالي، المزيد من الأهمية في إطار مكافحة جائحة كوفيد-19.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الفساد ليس سوى أحد التحديات التي تواجه القطاعات العامة المرهقة أصلاً. ومع أن هذه المخاطر تبدو كبيرة جداً، فإنها ليست عصية على الحل، ويمكن الحد من آثارها إذا صدق العزم وتوافرت الإرادة.

المبحث السادس: التحديات الرئيسية التي تواجه أنشطة المؤسسات الخاضعة للرقابة

إن أهم رسالة يجب أن تتبناها المؤسسات وأجهزة الرقابة العليا هو أن أولوية الحفاظ على أرواح الناس يجب ألا تنسينا الالتزامات المتعلقة بالشفافية والنزاهة والمساءلة وهذا ما تبنته نتائج تقرير جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين عندما شخص التقرير التحديات الرئيسية التي تواجه نشاط وأهداف المشتريات العامة بشكل عام في ظل جائحة كوفيد-١٩. وهي المحافظة على ضمانات الشفافية والعمل على مكافحة الرشوة والفساد حتى في ظل أصعب الظروف.

ان زيادة الشفافية في عملية اختيار الموردين في العطاءات الحكومية يجب أن تكون هدفا حكوميا رئيسيا بعد جائحة كوفيد-١٩. والشفافية في التعامل مع الجمهور يجب أن تكون الهدف في جميع أنواع المشتريات الحكومية.

وأن الحد من الرشوة والفساد ليس مهما فقط للحفاظ على الثقة بين الحكومية والمواطنين، بل هو ضرورة مالية. لأنه يؤدي الى زيادة تكلفة العقود والمشتريات وتآكل الثقة بين القطاعين العام والخاص وضمن الحصول على القيمة مقابل المال،

خاصة مع ما شهدته فترة الجائحة من حوادث احتيال وفساد واسعة النطاق في عمليات الشراء الحكومي وفقدان الثقة بين المشتري من القطاع العام والمورد من القطاع الخاص ودافعي الضرائب.

وبالتالي على الأجهزة العليا للرقابة التأكد من الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الحكومات لمنع تفاقم المشكلة والاستعداد بشكل أفضل للالتزامات في المستقبل.

١- يجب التحقق من وقت وجوب استخدام التدابير الطارئة، وفي حالة استخدامها يجب التحقق من توثيق جميع جوانب العملية بحيث يمكن اجراء تدقيق سريع للمساعدة في اكتشاف ومنع حالات الفساد وسوء الإدارة وقت حدوثها.

٢- يجب التحقق من توجه الحكومات نحو مركزية الشراء واتباع مسار واضح ومحدد للتدقيق يسمح بمراقبة الانفاق العام بشكل أفضل.

٣- التحقق من اتصاف جميع الأنشطة الحكومية بالشفافية والتحقق من اتاحة بياناتها للمهنيين والمراجعين فور وقت حدوثها لتقليل الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة والفساد.

٤- وضع علامة على العناصر ذات الصلة بجائحة كوفيد-١٩ سيساعد المراجعين في التركيز عند اجراء عمليات المراجعة أيضا يمكن انشاء قواعد بيانات خاصة لإجراء المقارنات خاصة بين الأسعار كوسيلة لمنع التلاعب.

٥- ان تقليل حالات الاحتيال والفساد سوف تؤدي بالنتيجة الى المحافظة على ثقة كل من شركاء القطاع الخاص ودافعي الضرائب.

إن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ هي في الحاجة الى العمل بسرعة مع مواجهة التحديات الحتمية المتعلقة بتمويل القطاع العام بعد الأزمة، حيث سيكون إيجاد الموارد المالية أمرا ضروريا للتعافي بعد جائحة كوفيد-١٩. وهذا ما توفره عمليات مواجهة الاحتيال والفساد وضمان توفر عوامل الثقة بأجهزة الدولة، وعلى رأسها الأجهزة العليا للرقابة المالية. لأنها مضطرة لإنفاق الكثير من المال لإنقاذ حياة المواطنين (معركة القطاع الحكومي ضد وبائين كوفيد-١٩ والفساد في المشتريات, ٢٠٢١).

الفصل الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة وأثرها في أزمة جائحة كوفيد-١٩

المبحث الأول: أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة في ظل أزمة كوفيد-١٩

من الأسباب الحقيقية في ترسيخ الأزمات في ظل جائحة كوفيد-١٩ هي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية وخاصة التي هدفت للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول، وكانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الإدارات بشكل سيء، وبالتالي اقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة الممارسات الاقتصادية للمنظمات والمؤسسات والبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم اظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية. حيث اثبتت المعايير أنها تعاني من خلل يتوجب الاحتياط لتغييرها لتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق، وألا تعتمد عملية اصدار هذه المعايير على المعايير المحاسبية الامريكية كأساس لها، وأن يتم إعادة النظر بالمعايير المعتمدة حاليا مع التطرق لمعايير جديدة لغرض التوصل إلى اعداد قوائم مالية ذات شفافية عالية مع إصدار التعليمات التي تساعد في تطبيق المعايير.

العالم اليوم بدأ يقتنع بضرورة وجود معايير محاسبية ذات صفة عالمية لغرض تفادي حدوث أزمات مالية مشابهة لأزمة جائحة كوفيد-١٩، وأن الإجراءات الخاصة بتفادي الأزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية والمراجعة وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق.

وإن ما يحدث الآن من انهيارات مالية بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩ يتطلب إعادة النظر بالمعايير المحاسبية والمراجعة المعترف بها حاليا والتوصل الى معايير عالمية تساعد في تحقيق الشفافية والعدالة، فالمطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية. وأن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري خاصة المؤسسات المالية (الممولون).

ومع سرعة انتشار العولمة، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المحلية المعمول بها في اعداد التقارير المالية وبين المعايير المحاسبية الدولية. وهناك العديد من الدول التي اتجهت الى تحقيق التوافق المحاسبي بين المعايير المحلية والدولية ولكن بدرجات متفاوتة.

أن أسباب انهيار الشركات والمؤسسات يرجع إلى افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والاشراف ونقص الخبرة والمهارة واختلال هيكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعد الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي الى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي وصولها الى حالة الانهيار وأن وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية الى الانهيار يرجع إلى عدم تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تركز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية (أحمد, د.محمد محمد مظهر، ٢٠١٩).

ويمكن القول أن معايير المحاسبة والمراجعة ليست السبب الأساسي في نشوء الأزمات ، إذ إنها ساعدت على إظهار البيانات الحقيقية إلا إنها لم تساهم فيها، وأما محاولة إخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام المعايير بشكل صحيح، والذي ساهم في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دورا أساسيا في إظهار هذه الأزمة وكشفها للعالم على حقيقتها، كما ساهمت في اظهار الأزمات المالية السابقة في ٢٠٠٨م، وإن الأزمة المرافقة لجائحة كوفيد-١٩ قد حدثت بسبب فشل الإدارات في التعامل مع ظروف العمل في ظل القوانين والقرارات الصادرة عن اللجنة العليا للأزمات، وليس نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة، وبالتالي هناك ضرورة بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة مع إيجاد صبغة عالمية لها، وعليه يتم رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية الثانية ببراءة المعايير المحاسبية من هذه التهمة الموجهة إليها جزافا.

المبحث الثاني: مجالات التركيز في بيئة مراجعة متغيرة بسبب جائحة كوفيد-١٩

لقد أثرت التطورات العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ على عمل المراجعين، حيث إن عوامل عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ قد تخلق مخاطر تتعلق بتحريف جوهرى للبيانات المالية بسبب الظروف المستجدة. ربما لم يأخذ المراجعون هذه المخاطر بنظر الاعتبار عند التخطيط لمهمة المراجعة أو ربما أخذوا تلك المخاطر بنظر الاعتبار بشكل مختلف.

وتتكيف الجهات الخاضعة للمراجعة مع التغيرات في البيئة المتعلقة بأعمالها وعملياتها بما في ذلك عمليات إعداد التقارير المالية، والإفصاح، وقدرتها على الحفاظ على نشاطها في المستقبل المنظور.

وبالمقابل يتعين على المراجعين تعديل كيفية حصولهم على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي يبني عليها رأي المراجع في ظل التحديات بحيث تتعلق بالوصول إلى الأشخاص أو المعلومات، وتعديل تقييم وتشخيص المخاطر المتعلقة بتحريف البيانات الجوهرية، وتعديل إجراءات التدقيق المخططة أو تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة حسب الحاجة. كما قد يجد المراجعون أيضاً أن الظروف الحالية تجلب فرص القيام بالعمل بشكل مختلف، على سبيل المثال القيام بالعمل باستخدام تقنيات جديدة، أو استخدام التكنولوجيا الحالية بشكل مختلف.

وأخيراً؛ قد تؤثر التغييرات الأخرى في بيئة العمل وعمليات إعداد التقارير المالية على عمليات المراجعة، مثل التغييرات في معايير إعداد التقارير المالية المعمول بها أو التغييرات في القوانين أو اللوائح أو العمليات الجديدة للجهة الخاضعة للرقابة عند تلقي الإعانات.

وقد تتطلب التغييرات في مواقع عمل المراجعين وكيفية قيامهم بعملهم أن تستجيب المؤسسات للبيئة المتغيرة، على سبيل المثال من خلال إعادة النظر في سياسات وإجراءات مراجعة الجودة المتعلقة بالتوجيه والاشرفاء على فرق المراجعة ومراجعة عملها. أما على مستوى مهمة المراجعة فيجب أن يكون المراجع على مستوى عالي من الوعي باحتمالية وجود الاحتيال أو الخطأ، بما في ذلك الاحتيال في إعداد التقارير المالية، مع مراعاة أهمية ممارسة الشك المهني عند القيام بالمراجعة ((IAASB)، (٢٠٢١)).

لنلقي نظرة على أهم المعايير ذات الصلة والمسائل التي يتوجب النظر فيها في ظل بيئة عمل متغيرة مثل جائحة كوفيد-١٩.

المعايير ذات الصلة	المسائل التي يتوجب النظر فيها
تشخيص وتقدير المخاطر المتعلقة بالتحريف المادي للبيانات	• تأثير المخاطر الجديدة أو المعدلة التي نشأت بسبب جائحة كوفيد-١٩ على المنهج المخطط للتدقيق.
معيير التدقيق الدولي رقم ٣١٥ (المعدل)	• إمكانية مراجعة تقديرات المخاطر التي سبق القيام بها.

تأثير التغيرات على فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للمراجعة، ويتضمن ذلك:

- بيئة المراجعة.
- التغيرات في خطط الاعتماد على الضوابط في تحديد الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالتحريف الجوهرى للبيانات.

التغيرات المطلوبة على الاستجابة المخططة والناشئة عن تأثير التطورات البيئية، مثل القدرة على الحصول على أدلة تدقيق مناسبة (على سبيل المثال، قد تكون هناك الآن مشكلة في الوصول إلى البيانات أو قد لا تكون المشاركة في جرد المخزون ممكنة حيث قد تكون هناك حاجة لإجراءات بديلة)

زيادة التركيز على:

- إجراءات ائقال الحسابات (على وجه الخصوص قيود اليومية والتسويات) وإعداد القوائم المالية.
- تقييم المراجع لغرض البيانات المالية، بما في ذلك النظر فيما إذا كان تم عرض الإفصاحات المالية اللازمة.
- استنتاج المراجع حول ما اذا تم الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة.

الاستجابة للمخاطر المقدرة

معيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠)

تدقيق التقديرات المحاسبية

زيادة التركيز على:

- التغيرات في العوامل التنظيمية التي قد تؤثر على التقديرات المحاسبية (مثلا المبادرات التي تهدف الى إيجاد حلول مستدامة للمدينين المتعثرين بسبب الجائحة).
- ما إذا كانت الافتراضات مناسبة في الظروف وفي سياق إطار إعداد التقرير المالي ذو العلاقة (على سبيل المثال توقعات التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم، وما الى ذلك).
- ما إذا كانت البيانات المستخدمة من قبل الجهة الخاضعة للرقابة ذات صلة وموثوقة.
- تأثير تغير عوامل الخطر الكامنة على درجة عدم التأكد.

معييار التدقيق الدولي رقم ٤٥٠ (المعدل)

يجب الأخذ بعين الاعتبار إن تغيير المواعيد النهائية لتقديم التقارير التي تؤدي الى زيادة فترة الأحداث (وبالتالي المخاطر ذات الصلة) والتي تقع بين تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ تقرير مراقب الحسابات.

مسؤولية المدقق تجاه الأحداث اللاحقة

معييار التدقيق الدولي رقم (٥٦٠)

تحديد أي أحداث جوهرية لاحقة ذات صلة بجائحة كوفيد-١٩. وما إذا كان قد تم التعامل معها بشكل مناسب أو تم الإفصاح عنها في البيانات المالية وفقا لاطار اعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق تجاه مبدأ استمرارية المشروع
معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) (المعدل)
تأثير جائحة كوفيد-١٩ (أي ما إذا كانت قد
أثرت ماديا أو من المتوقع أن تؤثر ماديا)
على تقييم المراجع لتقييم الإدارة لاستمرارية
المنشأة.

إعادة النظر في مدى ملاءمة استخدام المنشأة
لمبدأ استمرارية المشروع كأساس لإعداد
البيانات المالية، أو التعديلات اللاحقة على
تقرير المدقق إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

إذا كان ذلك قابلا للتطبيق، إعادة تقييم
الإجراءات المخططة للتدقيق الجماعي فيما
يتعلق بعمل المراجعين ضمن فريق المراجعة
(أو المشارك) على العمل بشكل مناسب
ضمن فريق التدقيق، أي ما إذا كانت هناك
حاجة إلى الأخذ بإجراءات بديلة بعين
الاعتبار، وأثر ذلك على كفاية وملاءمة أدلة
المراجعة التي يبني عليها رأي فريق المراجعة.

التدقيق الجماعي (عمل فريق التدقيق)

معيار التدقيق الدولي رقم (٦٠٠)

تكوين الرأي وإعداد تقرير عن البيانات المالية
(بما في ذلك مواضيع التدقيق الرئيسية)
معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠٠ (المعدل)
ومعيار التدقيق الدولي ٧٠١
التركيز على المواضيع التي تؤدي إلى
الوصول إلى الاستنتاجات، بما في ذلك
التركيز على ما إذا كانت جميع الجوانب
الرئيسية للمراجعة قد تم التعامل معها بشكل
مناسب مثل:

- المجالات التي قد تتطلب من الإدارة
تقديم المزيد من الأدلة بسبب طبيعة
هذه المواضيع التي تتسم بسرعة
التغير.

- ظهور حالات عدم تأكد جديدة بسبب جائحة كوفيد-١٩، على سبيل المثال عمل التعديلات المناسبة للتعرف على الزيادة في حالات عدم التأكد في احتساب التقديرات المحاسبية (بما في ذلك احتساب انخفاض قيمة الأصول).

- تأثير القوانين واللوائح الجديدة أو التعديلات عليها على البيانات المالية.

عند الاقتضاء، يجب تضمين تقرير المراجع لمواضيع المراجعة الرئيسية الجديدة (على سبيل المثال، الأمور التي ترقى الى مستوى يتطلب اهتماما كبيرا من المدقق بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩).

أي تضارب بين المعلومات التي تقدمها الجهة الخاضعة للمراجعة في تقريرها السنوي وبياناتها المالية عن تأثير التطورات الناشئة من جائحة كوفيد-١٩.

معلومات أخرى

معيار التدقيق الدولي رقم ٧٢٠ (المعدل)

المبحث الثالث: الأحداث اللاحقة في ظل التطورات في بيئة العمل الحالية - اعتبارات المراجعة لأثار جائحة كوفيد-١٩

حالة عدم التأكد الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ بما في ذلك احتمال حصول أحداث غير مخططة في أي وقت، وعدم معرفة المدة التي قد تستغرقها الظروف الحالية في ظل الجائحة، والتغيرات المحتملة على الجداول الزمنية التي قد تؤثر على مجالات المراجعة. في نهاية كل فترة مالية، وبالتالي فإن على المراجعين أن يركزوا على الأحداث التي تقع بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير المراجعة (أي الأحداث اللاحقة) وتأثير ذلك (إن وجد) على البيانات المالية للجهة الخاضعة للمراجعة.

ماهي الأحداث اللاحقة وكيف ينبغي أن يتم إظهارها في البيانات المالية؟

يعرّف معيار المراجعة الدولي رقم (٥٦٠) الأحداث اللاحقة، ومسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة.

بشكل عام هناك نوعان من الأحداث اللاحقة:

- تلك التي تقدم دليلا على الظروف التي نشأت بعد تاريخ البيانات المالية.

الأحداث التي تقع بعد تاريخ البيانات المالية تعتبر أحداثا لاحقة. وفق معيار المحاسبة رقم (١٠) (الأحداث بعد فترة التقرير ويتناول بالتفصيل كيفية معالجة الأحداث التي تقع بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار في القوائم المالية).

تعتبر الإدارة مسؤولة عن اجراء التعديلات والإفصاحات الأخرى ذات الصلة بالأحداث اللاحقة في البيانات المالية حسب ما هو مناسب وفقا لإطار اعداد التقرير المالي المطبق. والمعالجات الناتجة عنها في البيانات المالية موضحة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٠).

التعرف والأثر

نوع الأحداث اللاحقة

هي الأحداث التي توفر دليلا على الظروف

الأحداث القابلة للتعديل

التي كانت موجودة في نهاية فترة التقرير (أي

في تاريخ البيانات المالية).

الأثر: تعديل المبالغ الواردة في البيانات المالية

الأحداث غير القابلة للتعديل
الأحداث التي تدل على الظروف التي نشأت
بعد فترة التقرير (أي بعد تاريخ البيانات المالية).

الأثر: الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير
اثره المالي أو بيان بأن مثل هذا التقرير لا
يمكن إجراءه.

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تقييم الأحداث بعد تاريخ البيانات المالية:

من خلال الالتزام بإطار اعداد التقارير المالية المطبق، تمارس الإدارة حكمها في تحديد تأثير القوائم المالية بأي أحداث لاحقة تتعلق بوباء جائحة كوفيد-١٩، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تاريخ القوائم المالية، والحقائق والظروف المتعلقة بالمؤسسة، والظروف التي كانت سائدة في ذلك التاريخ أو نشأت بعده.

هناك العديد من الاعتبارات مع التطورات المتعلقة بتقشي الوباء فإن تحديد ما إذا كانت الأحداث اللاحقة المتعلقة بالظروف التي كانت موجودة أو أصبحت موجودة في تاريخ القوائم المالية أو حدثت بعد تاريخ اعداد القوائم المالية يحتاج الى تقييم دقيق للحالة.

هناك نشرات تم اصدارها من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بعنوان مضامين الإبلاغ المالي في ظل جائحة كوفيد-١٩.

- ماهي مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول

الأحداث اللاحقة التي تأثرت بجائحة كوفيد-١٩

تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة للتحقق من أن جميع الأحداث التي تتطلب تعديل البيانات المالية وتقرير المراجعة قد تم تحديدها وإدراجها بشكل مناسب في القوائم المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

عند القيام بالعمل الذي يستجيب لتقييم المراجع للمخاطر المتعلقة بالأحداث اللاحقة، بما في ذلك الأسباب المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-١٩، يأخذ المراجع في الاعتبار تعديلات الإدارة أو إفصاحاتها، بما في ذلك الفواصل الزمنية المستخدمة للتمييز بين الأحداث القابلة للتعديل والأحداث الغير قابلة للتعديل.

قياس أرصدة الحسابات والعمليات في القوائم المالية (إذا كانت قابلة للتعديل) أو أية إفصاحات أخرى محددة (إذا كانت غير قابلة للتعديل)، والاعتراف بها.

- تنفيذ الإجراءات لغاية تاريخ تقرير المراجعة:

في بعض التشريعات القضائية تم تمديد فترة تقديم تقارير المراجعة، في هذه الحالة ربما يكون المراجع قد أكمل المراجعة على الأحداث اللاحقة ضمن الفترة المحددة لتقديم تقرير المراجعة في خطة العمل الأولية، وفي مثل هذه الحالات سيطلب من المراجعين اتخاذ إجراءات لتغطية الفترة الإضافية التي تم منحها لتقديم التقارير المالية. من المهم أن تغطي أدلة المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة الفترة بأكملها حتى تاريخ تقرير المراجعة.

أمثلة على الأحداث والظروف التي قد تكون ذات صلة ببيئة عمل متغيرة في ظل جائحة كوفيد-١٩.

الأحداث أو الظروف التي قد تتأثر أو تظهر كنتيجة لجائحة كوفيد-١٩، والتي قد تكون ذات صلة في قرار المراجع بشأن تحديد ما إذا كانت الأحداث اللاحقة قد حدثت أم لا، وإذا ما حدثت فعلا هل تم إظهارها بشكل مناسب في القوائم المالية.

- ١- الالتزامات الجديدة أو عمليات الاقتراض أو الضمانات التي تم الدخول فيها نتيجة الوباء.
- ٢- المبيعات الحديثة أو المخططة، أو الاستحواذ على الأصول نتيجة الوباء.
- ٣- زيادة رأس المال أو إصدار أدوات الدين مثل إصدار أسهم أو سندات جديدة، أو اتفاقيات الاندماج أو التصفية المنفذة أو المخططة.
- ٤- احتمالية الوفاء بشروط استحقاق الأداء بموجب ترتيبات الدفع على أساس الأسهم، والإجراءات المحاسبية والتعديلات أو التسويات المتعلقة بهذه الترتيبات.
- ٥- مدفوعات الإغاثة أو التحفيز الاقتصادي التي تقدمها الحكومة على شكل قروض أو منح.

- ٦- أي تطورات تتعلق بالحالات الطارئة (مثلا الالتزامات الجديدة الطارئة أو الظروف التي تؤثر على تقييم الالتزامات الطارئة الحالية، والقدرة على تلبية أهداف الأداء المتفق عليها للاعتبارات الطارئة في ترتيبات دمج الأعمال وغيرها).
- ٧- أي تسويات محاسبية غير عادية تم إجراؤها أو يخطط إجراؤها مثل قيود الاغلاق الإضافية أو المعدلة، أو الأحداث التي تتطلب تسجيل قيود يومية غير عادية.
- ٨- أي أحداث من شأنها أن تثير التساؤلات حول مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية (مثلا الأحداث التي تستدعي التشكيك في صحة فرضية الاستمرارية).
- ٩- أي أحداث ذات صلة بالتقديرات أو المخصصات الواردة في البيانات المالية. ومن الأمثلة على ذلك: المشتقات المالية واعتبارات التحوط (مثلا عندما تكون احتمالات التنبؤات ضئيلة)، مطالبات التأمين (على سبيل المثال ما إذا كان من المؤكد أن المبالغ المستحقة القبض بسبب توقف الأعمال و/ أو تأمين آخر والافصاح المحتمل عن الأصول المشروطة)، ترتيبات الخصم من مبالغ الديون مع العملاء أو الموردين، والاعتبارات المتغيرة، والعمولات المستحقة، وغيرها)
- ١٠- أي أحداث ذات صلة باسترداد الأصول.
- ١١- تعديل الترتيبات التعاقدية الحالية (مثل تخفيض أو تأجيل مدفوعات الايجار التي يمنحها المؤجر للمستأجر، وتعديل شروط الدين، وغيرها)
- ١٢- الاعتبارات الضريبية (مثل تأثير انخفاض تدفق السلع والخدمات على اتفاقيات تسعير التحويل؛ قابلية استرداد أصول الضريبة المؤجلة).
- ١٣- منافع نهاية الخدمة للموظفين الناتجة عن تخفيض القوى العاملة (مثلا بسبب إغلاق أو إعادة تنظيم العمليات التي حدثت بعد تاريخ التقرير).

ممارسة الشك المهني

من المرجح أن يكون تحديد الإدارة ومعالجتها للأحداث اللاحقة القابلة للتعديل أو التغيير قابلة للتعديل حسب الاقتضاء، أكثر صعوبة بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩. بالمقابل قد تكون هناك حاجة لأن يقوم المراجع بتصميم وتنفيذ إجراءات محسنة وإضافية.

ومن المرجح أن تؤدي حالة عدم التأكد والتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ ومع الأخذ في الاعتبار الحقائق والظروف الخاصة بالمنشأة إلى أن تتخذ الإدارة أحكام إدارية مهمة، وهذه بدورها تستدعي من المراجع ممارسة الشك المهني في القيام بالعمل المتعلق بالأحداث اللاحقة، إن تطبيق الشك المهني في هذا الصدد يعني طرح التساؤلات والنظر في كفاية وملاءمة أدلة المراجعة على أن جميع الأحداث الجوهرية اللاحقة (أي تلك التي تتطلب تعديل البيانات المالية أو الإفصاح عنها) قد تم تحديدها وتم إدراجها بشكل مناسب في البيانات المالية في ضوء تلك الظروف.

الاقراءات الكتابية

يلزم معيار المراجعة الدولي رقم ٥٦٠ الفقرة ٩، من المراجع بطلب إقرار كتابي بأن جميع الأحداث التي وقعت بعد تاريخ القوائم المالية، والتي يتطلب إطار إعداد القوائم المالية المطبق تعديلها أو الإفصاح عنها، قد تم تعديلها أو الإفصاح عنها.

يجب أن تكون الاقراءات الكتابية مؤرخة بأقرب وقت ممكن من تاريخ تقرير المراجعة،

ولكن ليس بعد ذلك التاريخ، ربما ساهمت جائحة كوفيد-١٩ في تأخير اعتماد البيانات المالية (كما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد سمحت بعض التشريعات بوقت إضافي أو تمديد فترة تقديم التقارير المالية). في مثل هذه الحالات من المهم أن تغطي الاقراءات الكتابية الفترة الإضافية حتى تاريخ تقرير المراجع، أو أقرب وقت ممكن متضمنة أي تغييرات إضافية يتوجب إدراجها.

كذلك إذا كانت الإدارة قد قامت بعملها فيما يتعلق بتحديد الأحداث اللاحقة القابلة للتعديل أو غير القابلة للتعديل والمحاسبة عليها لفترة تنتهي قبل فترة التمديد، فقد يطلب المراجع من الإدارة أن تأخذ في اعتباراتها أي تغييرات حصلت خلال فترة التمديد.

أهمية التواصل مع الجهات المعنية بالحوكمة

تسببت جائحة كوفيد-١٩ بالعديد من التحديات والتعقيدات المتعلقة بإعداد القوائم المالية، كما ازدادت مسؤوليات الجهات المعنية بالحوكمة، المتعلقة خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، والعمليات الأخرى المتعلقة بالحوكمة. مثلاً قد يحتاج المسؤولون عن الحوكمة إلى التأكد من قيام المنشأة بتكثيف الضوابط الخاصة بموثوقية التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

قد يساعد التواصل المستمر والمنظم بين المراجع والمسؤولين عن الحوكمة خاصة خلال الفترة التي تسبق إعداد القوائم المالية في فهم المراجع للتغيرات التي يتم القيام بها للاستجابة للتطورات في بيئة العمل، وقد يساعد المراجع في تقييم الإجراءات التي يحتاجون الى القيام بها لتسهيل الحصول على أدلة كافية ومناسبة.

هل هناك إجراءات تدقيق مطلوبة إذا أصبحت الأحداث المتعلقة بجائحة كوفيد- ١٩ معروفة للمراجع بعد تاريخ تقرير المراجعة؟

المراجع غير ملزم بالقيام بإجراءات مراجعة فيما يتعلق بالبيانات المالية بعد تاريخ تقرير المراجعة (إما قبل أو بعد تاريخ إصدار القوائم المالية)، ما لم تصبح الحقائق معروفة للمراجع في تاريخ تقرير المراجعة الأمر قد يتسبب في تعديل المراجع لتقريره.

على سبيل المثال إذا أصبحت الأحداث المهمة المتعلقة بجائحة كوفيد- ١٩ معروفة للمراجع بعد تاريخ تقديم التقرير، فربما نتج عنها تعديل تقرير المراجعة كما قد يتطلب الأمر إجراءات إضافية. يتناول معيار المراجعة الدولي رقم ٥٦٠ الفقرات من ١٠ ولغاية ١٧ مسؤوليات المدقق عندما تصبح الحقائق معروفة للمراجع بعد تاريخ تقرير المراجعة.

كيف تؤثر نتائج إجراءات المراجع على الأحداث اللاحقة على تقرير المراجعة؟

إذا قرر المراجع بناء على نتائج إجراءات المراجعة المنفذة أن البيانات المالية محرفة بشكل جوهري، أو أنه غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية محرفة بشكل جوهري أم لا، فهذا يتطلب من المراجع تعديل رأيه في تقرير المراجعة وذلك وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٥ المعدل).

إذا كان المراجع قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول الأحداث اللاحقة كما هو مطلوب وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٦٠)، فقد يكون من الممكن الأخذ أو عدم الأخذ في الاعتبار أنه من المناسب تحديد الحدث اللاحق من خلال تضمين فقرة تركز على الموضوع أو فقرة تخص موضوع آخر وذلك وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٦).

المبحث الرابع: التضارب بين المعلومات التي تقدمها الجهة الخاضعة للرقابة في تقريرها السنوي وبياناتها المالية عن تأثير التطورات الناشئة من جائحة كوفيد-١٩

عند اجراء أي عمليات مراجعة يجب الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الجديدة في المنهجيات المعتمدة من قبل الحكومات حول الميزانيات العمومية والتقارير المالية وبالتالي مراعاة مايلي:
منهجية الميزانية العمومية في ظل جائحة كوفيد-١٩ والتي يجب على الأجهزة العليا للرقابة مراعاتها خلال مهامهم (الدولي، ٢٠٢١)

تعتبر الميزانية العمومية وسيلة لعرض السياسة المالية من وجهة النظر الحكومية، وهي تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي تعدها شركات القطاع الخاص، ومع ذلك فإن كل حكومة لديها بيانات مالية يمكن أن تستخدم في تشكيل نهج معين لإعداد الميزانية العمومية للجهات الحكومية.

الدرجة التي يمكن أن تصل إليها الدولة في استخدام أسلوب الميزانية العمومية لعرض البيانات المالية يعتمد الى حد كبير على نظام المحاسبة المطبق والتقارير المالية الناتجة عنه بالإضافة الى توجه صانعي القرار الرئيسيين فيها الى استخدام المعلومات الناتجة عن البيانات المالية في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

تقدم التقارير المالية المعدة على الأساس النقدي عرضا عن الأثار الفورية للجائحة متمثلة بانخفاض الإيرادات وزيادة الانفاق، ونتيجة لذلك سيحدث زيادة في العجز وارتفاع صافي الدين العام. ولاتزال العديد من الحكومات تتبع الأساس النقدي للمحاسبة، والتي تخدم بشكل فعال لأغراض (السيطرة) على الشؤون المالية خلال جائحة كوفيد-١٩.

أما بالنسبة للدول التي تسمح نظمها وتشريعاتها بإتباع أساس الاستحقاق في التقارير المالية فيجب وضع ملاحظات على الحسابات ضمن حدود معينة. ومن الأمثلة على ذلك: أرصدة الديون، الرصيد التراكمي للاستثمارات الرأسمالية على مدار السنوات، وإرفاق بيانات إضافية عن البنود خارج الموازنة. وإلى حد معين فإن كافة البلدان التي تستخدم الأساس النقدي في المحاسبة يمكنها أيضا عرض سياساتها المالية بناء على المعلومات التي تعطيها التقارير المالية والمعززة بمعلومات من مصادر أخرى.

ونظرا لحالة الطوارئ التي تمر بها الدول، يجب على الحكومات استخدام المعلومات المالية والتقارير المالية المتوفرة لاتخاذ قراراتها حتى لو كانت تلك المعلومات والتقارير معد على الأساس النقدي. وضمن هذا السياق ليس المهم ما إذا كانت الحكومات تستخدم الأساس النقدي أو أساس الاستحقاق طالما كانت معلوماتهم المالية موثوقة ومتاحة في الوقت المناسب.

للحصول على نظرة عامة أكثر شمولا حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ وجاهزية الحكومة للاستجابة فإن البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق هي الأكثر فائدة.

وهي تشمل الميزانية العمومية التي تقدم نظرة عامة شاملة عن الموجودات والمطلوبات، مصحوبة بالافصاحات المتعلقة بها مثل تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية، ومعلومات حول الالتزامات المحتملة والتسهيلات الائتمانية غير المستخدمة من منظور استخدام المقاييس المرجعية وأفضل الممارسات الدولية، مع مراعاة أنه يجب على الحكومات مواصلة التحرك باتجاه تطبيق أنظمة المحاسبة على أساس الاستحقاق وذلك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) أو أي إطار مكافئ.

توقيت عرض البيانات المالية والتقارير المالية المرحلية

عندما يحتاج صانعو السياسات الى اتخاذ إجراءات فورية بسبب جائحة كوفيد-١٩، يجب أن يكونوا على دراية تامة بالمركز المالي للدولة. وفي حالة عدم توفر بيانات مالية حديثة، فإن على صانعي السياسات مواصلة الاعتماد على البيانات المالية النقدية اليومية والتقارير الأخرى من إدارة نظم المعلومات، وقد لا تكون لديهم صورة شاملة عن الأوضاع المالية والأداء المالي والمركز المالي لتقييم قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة. لكي تكون هذه البيانات مفيدة لوضعي السياسات، يجب أن تكون تلك البيانات متاحة في غضون فترة زمنية معقولة بعد نهاية السنة المالية. حيث تقل درجة الاستفادة منها إذا لم تكن متاحة خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة، عادة تكون من ٣ الى ٦ أشهر من نهاية السنة المالية).

في الأوقات الاعتيادية، يجب أن تصل البيانات المالية المدققة للسنة السابقة في الوقت المناسب لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن موازنة السنة المالية القادمة. أما في مثل هذه الأوقات غير الاعتيادية تكون المعلومات المالية الحديثة أكثر أهمية لتقديم صورة شاملة عن المركز المالي للحكومة. ويجب أن تغطي البيانات المالية الحكومة والكيانات التابعة لها وهذا يجعل

عملية اعداد الموازنة في الوقت المناسب أكثر صعوبة لأنه يتطلب توفر البيانات المالية المدققة لجميع الكيانات الرئيسية التابعة للحكومة المركزية.

بالإضافة إلى ما سبق، ونظرا للطبيعة المتغيرة بسرعة لجائحة كوفيد-١٩، وكثرة التدابير المالية التي يتم اتخاذها، أصبح الحصول على أحدث المعلومات المالية أكثر أهمية من أي وقت مضى لتمكين الحكومات من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

التقرير المالي الجزئي (المرحلي) هو تقرير كامل أو مجموعة مركزة من التقارير المالية عن فترة أقصر من السنة المالية الكاملة للمنشأة (على سبيل المثال ربع سنوي أو شهري أو اسبوعي أو حتى يومي). ومع ذلك قد تواجه الحكومات تحديات في إعداد مثل هذه التقارير بسبب الزيادة في الاستخدام المكثف للعمل عن بعد في حالة عدم وجود استثمار مسبق في التكنولوجيا المناسبة. هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والتعامل معها إن أمكن.

بغض النظر عما إذا كانت البيانات المالية سنوية أو مرحلية، فإن مناقشتها وتحليلها يعد أمرا بالغ الأهمية لتحليل وشرح العناصر المادية والاختلافات وشرح الفروق وعمل المقارنات. كما أن التعليق على التقارير المالية هو فرصة لجعل القوائم المالية مفهومة بشكل أكبر للمستخدمين من خلال شرح مادي للأرقام الكبيرة والتغيرات الجوهرية بسبب جائحة كوفيد-١٩. من المفيد إنتاج تقارير موجزة يمكن الوصول إليها مع تقديم بعض الشروح والملاحظات ضمن البيانات المالية مما يساعد مستخدمي التقارير المالية على فهمها.

إعداد تقارير حول الاستدامة المالية على المدى الطويل

قد يكون الإبلاغ عن معلومات الاستدامة المالية طويلة الأجل أداة مفيدة في تحليل المخاطر المالية للأداء المالي والمركز المالي للجهة الحكومية. هذا النوع من التقارير مهم بشكل خاص بسبب تأثير التدابير واسعة النطاق والبعيدة الأثر التي اتخذتها الحكومات لتقليل الأثار الاقتصادية للوباء. يمكن استخلاص هذه التقارير من التقارير المالية الحكومية أو قد تكون ملحقة بها، والتي قد تكون مصدرا قيما للمعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة.

الاستمرارية

متابعة لتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، ونظرا لطبيعتها غير المسبوقة، قد تحتاج بعض الجهات الحكومية إلى اجراء تقييم أكثر قوة لقدرتها على الاستمرارية كمنظمة مستمرة وما إذا كان ذلك

مناسبا أن يتم إعداد تقاريرها المالية باستخدام فرضية الاستمرارية. قد يكون عدم التأكد من الاستمرارية حقيقة واقعة لدى بعض الجهات الحكومية ولكن ليس للحكومة ككل، بسبب سلطتها السيادية في فرض الضرائب. يجب إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة أو التوقف عن العمل. كما يجب أن تبين الإفصاحات المالية حالات عدم التأكد المادية التي قد تلقي بظلالها على قدرة الجهة الحكومية على الاستمرارية.

المبحث الخامس: أثر جائحة كوفيد-19 على التقارير المالية الحكومية

يتوقع أن يكون التأثير المالي للجائحة على الأداء المالي الحكومي والمركز المالي والتدفقات النقدية بعيد المدى. وأهم الحسابات الرئيسية التي سوف تتأثر بشكل أكبر نتيجة الجائحة يمكن تحديدها من خلال التصورات عن الاتجاهات الحالية للسياسات والإجراءات الحكومية.

فيمكن القول أن هناك انخفاض في الإيرادات وزيادة في التحويلات من جهات حكومية أخرى نتيجة الإعفاءات الضريبية وصعوبات الإنتاج والتصدير وصعوبات التحصيل، إضافة إلى ذلك هناك زيادة في المصروفات بسبب زيادة الانفاق الحكومي وخاصة على الصحة العامة والاعانات والبطالة والضمان الاجتماعي والمنح والاعانات وحزم الاغاثة واقراض المؤسسات لمواجهة عواقب الجائحة، إضافة الى ذلك لا يتوقع زيادة الانفاق على فوائد الدين العام، أما الحكومات ذات التصنيف الائتماني المنخفض فسوف ترتفع معدلات الفائدة خاصة عند تجديد القروض وصعوبات في الحصول على قروض جديدة، وبالنتيجة سوف نلاحظ زيادة العجز نتيجة خلل الأداء المالي بين الإيرادات والمصروفات. أيضا سوف نجد انخفاض في قيمة الأصول نتيجة الجائحة وبالتالي على الحكومات تحديد مبلغ الخسارة وتخفيض القيمة الدفترية وفقا لذلك.

الأهم من كل ذلك هو الدين العام المتزايد نتيجة انخفاض الإيرادات وزيادة الانفاق وبالتالي تزداد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان. ويجب أن يلقي الإفصاح الضوء على المخاطر المتعلقة بالدين العام، مثل أنواع العملات الأجنبية، وتواريخ الاستحقاق ومدة تثبيت سعر الفائدة.

أما المخصصات فقد تتطلب الجائحة أخذ مخصصات إضافية في الميزانية العمومية الحكومية. ويجب مراجعتها وتعديلها لتعكس التغيرات في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بالوباء. فقط الالتزامات المؤكدة يتم اظهارها ضمن الالتزامات، ولا يتم الاعتراف بالمصروفات المستقبلية المخططة. ويتم الاعتراف بمنافع نهاية الخدمة ضمن الالتزامات، وتسجيلها ضمن المصروفات

عند انتهاء خدمات الموظفين. وبالتالي نتيجة لذلك سوف يكون هناك ارتفاع في التزامات المعاشات التقاعدية، وسوف تحافظ البنوك المركزية على أسعار فائدة منخفضة، ومن ثم معدلات خصم أقل، مما يعني حدوث زيادة في التقييم الاكتواري للمزايا التقاعدية.

ان تحديث التقييم الاكتواري في ضوء التطورات الأخيرة قد يسلب الضوء على قضايا الاستدامة. وبالتالي يجب الإفصاح المكثف عن المخاطر المالية المتأصلة في ترتيبات المعاشات التقاعدية التي قد تتحقق بسبب الجائحة.

الخلل سوف يكون من خلال ارتفاع المطلوبات في قائمة المركز المالي (الدين العام-التزامات المعاشات التقاعدية - المخصصات) بينما ستنخفض قيمة عدد من الأصول، لذا سوف تنخفض نسبة صافي الأصول/ حقوق الملكية.

وبالنسبة الى انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بسبب انخفاض المتحصلات الضريبية وزيادة النفقات.

وزيادة التدفقات النقدية الخارجة بسبب الإقراض الحكومي للشركات المملوكة والوحدات الصغيرة وتعويض الخسائر، ويتم تعويضها من خلال التوفير في المصاريف الرأسمالية المتعلقة بالبنية التحتية ونفقات الأصول الثابتة أو قد يتم التعويض من خلال بيع بعض الأصول.

أما بالنسبة للأنشطة التمويلية فسوف تظهر تدفقات داخلية بمبالغ كبيرة نتيجة زيادة الاقتراض.

كل هذه الأمور يجب مراعاتها عند وضع خطط المراجعة وتنفيذ المهام ورفع التقارير، حتى تستطيع الأجهزة العليا للرقابة من مواكبة التغيرات الحاصلة في ظل جائحة كوفيد-١٩.

النتائج

- ١- في البداية فإنه لا توجد علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ونشوء الأزمات المالية العالمية وخاصة الأزمة المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩.
- ٢- إن السبب الأساسي في نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية الحالية هي جائحة كوفيد-١٩.
- ٣- إن كفاءة إدارة لجنة الأزمات الحكومية هي من أسباب استمرار عمل الكثير من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والعكس كان سبب إفلاسها.
- ٤- عدم فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية سوف يؤدي حتما إلى انفلات الوضع الاقتصادي.
- ٥- هناك نتائج إيجابية للأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩ انعكست على مجالي المحاسبة والرقابة المالية منها ما يتعلق بظهور معايير محاسبية ومعايير مراجعة جديدة ومنها ما يتعلق بتطوير المعايير القائمة.
- ٦- حدوث الأزمات الاقتصادية المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩ أجبرت الحكومات على التدخل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والصحية... الخ)
- ٧- الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩ أثرت على معدلات النمو ورفعت معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر والفساد في مختلف دول العالم.
- ٨- الأزمة الحالية لجائحة كوفيد-١٩ أدت إلى تطوير منظومة العمل المحاسبي والرقابي والاعتماد على التقنيات الجديدة وإلى تطوير المحاسبة والمراجعة ومعاييرها نحو الأفضل وهذا سوف يساعدها في التغلب على الأزمات المستقبلية.
- ٩- الأزمات المرافقة لجائحة كوفيد-١٩ سببت انقلابا واضحا في موازين القوى العالمية وأثبتت أن الأنظمة الاقتصادية بحاجة إلى مراجعة بشكل مستمر وشامل من حيث الثوابت والمرتكزات والمبادئ والأساسيات.
- ١٠- نظرية القطب الأوحده لم تعد صالحة في زمن الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩.
- ١١- ظهور الأزمات الاقتصادية والفساد المصاحب لجائحة كوفيد-١٩ أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول المحاسبة والرقابة وبالتالي إعادة النظر بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة المعتمدة.

التوصيات

- ١- التعرض للأزمات الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-١٩ يتطلب التغيير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة مع إظهار معايير جديدة تتناسب مع الأوضاع المستجدة تفي بالأغراض المنوطة بها، مما يؤدي الى التقليل من حالات التلاعب والغش والحد من انتشاره لحماية مصالح المستثمرين ومصالح الدول في سبيل تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢- الإجراءات الخاصة بتقاضي الأزمات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩ تتطلب إصلاح نظام رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية وتغيير المعايير وتحسين مستوى النزاهة والشفافية والافصاح.
- ٣- الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت لجائحة كوفيد-١٩ وتغلبت على الصعوبات التي واجهتها في سبيل استخلاص النتائج والاستفادة منها في التغلب على الصعوبات المحلية.
- ٤- عقد الاجتماعات الدورية للأجهزة العليا للرقابة المالية على مستوى الوطن العربي لمناقشة المستجدات الحالية واستعراض أبرز التحديات التي تواجه تلك الأجهزة مع مناقشة مختلف الوسائل لتطوير عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والارتقاء بمهنة الرقابة والعاملين بها مع تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات لتحقيق الرقابة المالية المنشودة.
- ٥- زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية وتطوير أساليب الرقابة وخاصة منها التي تعتمد على تقنيات الحاسوب والعمل عن بعد وتبادل الخبرات المهنية والتنسيق مع المنظمات المهنية العالمية والإقليمية.
- ٦- اعتماد معايير محاسبية وتدقيق محلية مشتقة من المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية وتعديلها بشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات.
- ٧- ضرورة تحلي المؤسسات الخاضعة للرقابة بالشفافية في إصدار البيانات المالية والافصاح عنها.
- ٨- العمل على إيجاد حلول جذرية للتخلص من صعوبات العمل والرقابة المرافقة لجائحة كوفيد-١٩، وعدم الاعتماد كلياً على إجراءات خطط لجنة الإنقاذ الوطنية فقط.

- ٩- مراقبة برامج السيطرة على نسب البطالة ومشاكل الفقر المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩، ودعم برامج المساعدات الإنسانية للمتضررين مع ضرورة اعتماد النزاهة والشفافية والافصاح والمساءلة عند تنفيذ تلك البرامج.
- ١٠- ضرورة اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة بدور فاعل في مراقبة الإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات المالية المرافقة لجائحة كوفيد-١٩، والرقابة على تصميم وتنفيذ خطط الإنقاذ المالي والتدابير الأخرى التي يتم القيام بها من قبل لجنة الإنقاذ الوطنية.
- ١١- تعزيز الرقابة على إدارة الدين العام اعتمادا على معايير الانتوساي ذات الصلة والممارسات الرائدة في هذا المجال وتشجيع الإفصاح الكامل وبشكل دوري عن أرصدة الدين العام والضمانات والالتزامات الطارئة واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.
- ١٢- توطيد التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة بغرض تبادل المعارف والخبرات والمعلومات فيما يخص التحقق من مدى نظامية ومشروعية التدابير المتخذة لمواجهة الأزمات المالية لجائحة كوفيد-١٩، والمواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر ذات الصلة.
- ١٣- إيلاء الاهتمام بقضايا الحوكمة في المؤسسات المالية والأطر التشريعية التي تنظمها من خلال التركيز على شفافية وكفاية أعمال الرقابة عليها وضمان المساءلة، وما قد تستدعيه الحاجة لأطر تشريعية إضافية فيما يخص اختصاصات ومسؤوليات الأجهزة في هذا الصدد.
- ١٤- دعم وضع آليات للإنذار المبكر للتنبؤ بحدوث أزمات مالية مستقبلية متعلقة بظهور سلالات جديدة من جائحة كوفيد-١٩، من أجل تحديد المخاطر المالية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات التي تجريها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي في هذا المجال.
- ١٥- تشجيع تأسيس وحدات لإدارة المخاطر في الجهات المشمولة بالرقابة التي تقتضي أنشطتها وجود مثل هذه الوحدات، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية فيها.
- ١٦- الاستمرار في تنمية القدرات المهنية والتنظيمية للأجهزة العليا للرقابة من خلال تبني معايير الانتوساي والممارسات الرائدة في رقابة وتقييم الأداء المالي وتعزيز الحوكمة، والاستعانة بالخبرات الخارجية المتخصصة في هذا المجال عند الاقتضاء.
- ١٧- مناقشة منظمة الانتوساي للنظر في الحاجة لوضع معايير وإرشادات تطبيقية لمراقبة خطط الإنقاذ المالي المتخذة من قبل لجنة الإنقاذ الوطنية.

١٨- النمو والتطور الحاصل في عالم الاتصالات والمواصلات والتقنيات الالكترونية، والتي كان لها الأثر البالغ والكبير على تخطي الكثير من العقبات في سبيل ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية في ظل جائحة كوفيد-١٩. أدى بالمقابل الى بروز مشاكل وعقبات محاسبية ورقابية جديدة لم تكن مألوفة في السابق أو لم يكن تأثيرها واضحا كما هو عليه الآن (كساب, سامي، ٢٠٠٦).

المراجع

- Hadnagy, C. (2010). *Social engineering: The art of human hacking*. John Wiley & Sons.
- أبو دهيم، ايمن عمران. (٢٠٠٨). خطة الانقاذ المالي الأمريكية وجهة نظر محاسبية.
- أبو غزالة، طلال. (٢٠٠٩). كيف يرى طلال أبو غزالة الأزمة المالية، تقارير اقتصادية. www.aljazeera.net/.../EE3D8EA4-4991A9224BCBA8CD.htm
- أحمد، د. محمد محمد مظهر. (٢٠١٩). دور ديوان المحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته.
- دراسات في المحاسبة والتدقيق العدد. التقارير المالية الحكومية في ظل جائحة كوفيد-١٩. (أبريل، 2021). الدولي، ا. ا. 2، الثاني.
- الذبياني، عبدالله. (٢٠٠٩). العالم يتجه إلى معايير محاسبية موحدة تفاديا لازمات مالية جديدة، دليل المحاسبين. www.jps-dir.com/Forum/form_posts.asp?TID=5220
- مدونات البنك. هل يمكن الحد من مخاطر الفساد دون اعاقه استجابة الحكومات لجائحة كورونا. (2020). اوكيرى، ا. ا. الدولي.
- www.yahala.com/vp/archive/index.php/t-2645.html. الأزمة المالية العالمية والنظرة العربية. (2008). د. خليل، أ. س.
- ديوان المحاسبة - قطر. (٢٠١٥). مراقبة الإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات المالية والرقابة على تصميم وتنفيذ. الملتقى العربي - الأوروبي الخامس للأجهزة العليا... الخامس للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. الدوحة: <https://sab.gov.qa/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84/1440/07/09/-%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D>
- كساب، سامي. (٢٠٠٦). المشاكل المحاسبية المعاصرة. رسالة ماجستير.
- ليو جيانى. (٢٠١٣). الانكوساي الحادي عشر المنعقد في بكين في اكتوبر ٢٠١٣. التحديات والفرص التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في المرحلة الحالية. بكين: الانتوساي.
- مجلس المعايير الدولية للتدقيق والضمان (IAASB). (٢٠٢١). تسليط الضوء على مجالات التركيز في بيئة تدقيق متغيرة بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩. إدارة التعاون الدولي- دراسات في المحاسبة والتدقيق - العدد الأول.
- مجلس غرفة السعودية، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية. (٢٠٠٩). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي. www.saudichambers.org
- ادارة التعاون الدولي - دراسات. (2021, 1 13). معركة القطاع الحكومي ضد وبائين كوفيد-١٩ والفساد في المشتريات IFAC. اصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين. في المحاسبة والتدقيق